

## البلدان النفطفة والتكفف مع الصدمة

2015-04-04 د. حفر حسفن آل طعمة

إن التراجع الأخير فف أسعار النفط العالمية ففعود إلى مزفج كفففر من العوامل والقوى المحركة للأسواق، إلا أن العنصر الرئفس الذي فمفز أسواق النفط العالمية مؤخراف، والذي فشكل عامل ضغط على الأسعار، هو أن هذه الأسواق فففش الآن حالة من فائف المعروض، بشكل لم ففهدف من قبل. هذا الفائف إلى جانب عوامل أخرى ففولد ضغوطاف متزايدة على الأسعار، الفف ففور فالفاف حول 50 دولارا للبرمفل، كأفنى مستوى لها منذ ما ففزفد على أربعة أعوام.

وتواجه البلدان المصدرة للنفط ففحدفاً خطفراف ففمفل فف الحد من اعتمادها على النفط، ففزفافة عرض النفط من المصادر ففر التقلفدفة والكفاءة المتزايدة فف استخدام الطاقة فففرضان ضغوطاف فافضة لأسعار النفط الفف ففقلب بدورها فف ففأفر ففذبب الفوفعات المتعلقة بنمو الطلب العالمي. ومع الهبوط المفافئ الذي شهدته أسعار النفط فف الشهور القلفة الماضية، أصبحت الحاجة أكثر إلحافاً لتفوفع الاقتصاد فف هذه الدول بدلاً من الاعتماد المفرط على النفط.

فقد أذى الهبوط الفاف فف أسعار النفط العالمية، بنسبة ففوق 50% مقارنة بسبفمبر من العام 2014، إلى ففغفر ففنامفكفة الاقتصاد فف البلدان المصدرة للنفط فف الشرق الأوسط. ففوضف ففقرفر الصندوق العالمي للنفد الصادر مؤخرافاً حول مستفجات آفاق الاقتصاد الإقلفمف أن هذه البلدان فواجه الآن خسائر كلفة سواء فف حصفلة الصادرات أم الففراءات الحكومية، فف فف ففوق أن ففصل إلى ففو 300 ملفار دولار أمرفكف (21% من إجمالف الناتج المحلي) فف مجلس الفعاون الفلففجف ونحو 90 ملفار دولار (10% من إجمالف الناتج المحلي) فف البلدان النفطفة ففر الأعضاء فف المجلس(1).

ومهما ففكن فاذففة رؤفة الانتعاش الذي ففقوده الموارد الطففعة، فإنه ففبث للأسف أن هذه الرؤفة عصفة على الففققف. ففكمن المففتاح فف فهم الففجاهات العامة الأطول أجلا فف النظر إلى الاقتصاد ففارج ففطاع الموارد الطففعة، فعلى الرغم من ففجابفة معدلات النمو فوجه عام، فإن معدلات النمو الأساسية ففر المتصلة بالموارد الطففعة أقل بكففر. فففعفن على السلطات الاقتصادات الفغفة

بالمومرد أن تعآلج عدة قضيآ، أهمهآ (2):

- قآبلية نفعآ المومرد غير المتمعدة -بمآ في ذلك النفط وآلغاز والمعدآن- ومن ثم قآبلية نفعآ الصآدرآآ التي تعتمد عليها البلدآن النفطية أيضا.
- عدم إمكانية التنبؤ بأسعآر السلع الأولية التي تصدرهآ هذه البلدآن، ممآ يؤدي إلى تقلب جزء كبير من إيرآدآهآ في الغآلب، وهو مآ يمكن أن يتسبب في تقلب الإنفآق الحكومي.
- آفتقآر البلدآن في الغآلب إلى آطر سياسآ قوية بمآ يكفي لدعم تنفيذ سياسآ سليمة للضربآ والإنفآق، وربما تكون لدى البلدآن قدرآآ محدوذة على إعدآآ تنبؤآآ طويلة الأجل بالإيرآدآآ وتنفيذ مشآريع آسثمآرية عآمة عآلية الجودة.

إن سوء إدرآة وآسثمآد المومرد الطبيعية (3) -مفآرقة إن البلدآن والمناطق التي توجد فيها وفرة من المومرد الطبيعية غآلبآ مآ تحقق معدلآآ نمو آقصدآدي آقل وتكون نآآئجهآ الإنمآية أسوأ من البلدآن والمناطق التي توجد فيها مقآدير آقل من المومرد الطبيعية- تلقي بظللآهآ على المشهد الآقصدآدي في البلدآن الربعية. وآلآفسيرآن الرئيسيآن لبطه نمو الآقصدآدآآ شديدة الآعتمآد على المومرد الطبيعية همآ: (4) ضعف المومرسآآ وآلمرض الهولندي. وإحدى مشكلآآ آلآفسير الأول، هي فرط آسآع مفهوم المومرسآآ. فعبآرة (ضعف المومرسآآ) يمكن أن تعني أي شيء، بدءآ بعدم كفآية وضوح القوآنين أو إنفآذهآ وآنتهآء بآرآخي الإدرآة وضعف الضمآنآآ الوقآئية لمنع الفساد أو ضعف السياسآآ الآقصدآدية. ورغم أن كثيرين ممن يذكرون ضعف المومرسآآ يقصدون عدم كفآية الضمآنآآ الوقآئية لمنع الفساد، فإن الآسآيلآ مباشرة على ثروة المومرد الطبيعية لا يمكن أن يفسر وحده النمو السآلب في النشآط الآقصدآدي المشآهد في بعض الآقصدآدآآ شديدة الآعتمآد على المومرد.

آمآ المرض الهولندي -وهو آلآفسير ثآن تدعمه شوآهد كثيرة لبطه نمو الآقصدآدآآ شديدة الآعتمآد على المومرد- فيحدث عندما تؤذي طفرآآ المومرد إلى زيآدة آلطلب على نحو يرفع الآسعآر ويضر بنمو الشركآآ التي آسآخدم تلك المومرسآآ كمذخلآآ للآصدير. ولا يزيد عدد الآقصدآدآآ شديدة

الاعتماد على الموارد التي تمكنت من تنمية صادراتها غير المتصلة بالموارد على بضعة اقتصادات. ولا يزيد عدد البلدان النامية التي نمت بسرعة دون تحقيق نمو كبير في الصادرات خارج قطاع الموارد الطبيعية على بضعة بلدان. ورغم أن البلدان تستطيع تخفيف حدة الزيادة في الطلب التي هي أصل المرض الهولندي -مثلا بإنفاق إيرادات الموارد على سلع أجنبية- فإنه من غير المرجح أن تفلت منه تماما. ويرجح أن يستمر المرض الهولندي بإصابة البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

على المدى القصير، تستطيع معظم الدول المصدرة للنفط السحب من احتياطياتها المالية المتراكمة ومن ثم تخفيف أثر انخفاض أسعار النفط على النشاط الاقتصادي والنمو. غير أن زيادة قيود المالية العامة المتوقعة في السنوات القليلة القادمة ستتطلب من البلدان المصدرة للنفط أن توفّق أوضاعها بالتدريج لتتلاءم مع الواقع الجديد. وعلى سبيل التحديد، ينبغي لهذه البلدان أن تُعدّل إنفاقها بالتدريج وأن تدفع جهود الإصلاح في مجال دعم الطاقة. ويعني هذا أن نماذج النمو المطبقة في العقد الماضي، والتي كانت تركز على الإنفاق الحكومي المتزايد، قد لا تكون مناسبة بعد الآن. وبدلاً من ذلك، سيتعين إكساب القطاع الخاص درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي ليصبح قاطرة للنمو وفرص العمل. إذ يعدّ النموذج الاقتصادي الذي يعتمد كثيراً على النفط أنموذجاً غير قابل للاستمرار.

ففي البحرين وعمّان، من المتوقع أن تنضب الاحتياطيات النفطية في غضون عشرين عاماً. أما دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى فأمامها آفاق زمنية أطول بكثير، لكن حاجتها إلى التغيير تظل قائمة. وتشير الأبحاث إلى أن الصادرات المتنوعة والمتطورة هي العوامل الأهم وراء النمو القابل للاستمرار. وبعبارة أخرى، يدفع تنوع الصادرات إلى السعي الدائم لإنتاج سلع جديدة واعتماد تكنولوجيات جديدة، وهي عناصر أساسية في النمو القابل للاستمرار. ويعدّ تحسين البنى التحتية والبيئة الأمنية ومناخ الأعمال متطلبات حيوية لتنويع الاقتصاد، والحد من القيود التنظيمية ومعالجة إخفاقات السوق وتنمية وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وتنويع الاستثمارات في القطاع الصناعي لتلبية المتطلبات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والاقتصادي.

كما أن تقوية أوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية في البلدان النفطية يعدّ أمراً محورياً للحد من تعرضها لمخاطر التأثير بالانخفاض المحتمل في أسعار النفط. وسيكون من المهم القيام بهذه

الجهود على نحو متوازن من الناحية الاجتماعية، وذلك باتخاذ التدابير الملائمة لحماية الفقراء والمعرضين لتأثيراتها السلبية.

\* باحث مشارك في مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية

www.fcdrs.com

- .....
- 1 - التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، يناير، 2015، ص9.
  - 2 - فيليب دانييل وآخرون، استخراج إيرادات الموارد، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50 رقم 3، سبتمبر 2013، ص20.
  - 3 - سوء إدارة واستخدام الموارد الطبيعية المفهوم البديل لفكرة لعنة الموارد الطبيعية على اعتبار أن الأخيرة هبة من الله (عزوجل) وأن سوء استخدامها بالشكل الأمثل لا يجعل منها لعنة. ويستشهد عدد من المؤيدين لهذا الرأي بما حققته النرويج من تقدم اقتصادي باستغلال الموارد الطبيعية (النفط على وجه الخصوص) بشكل أمثل.
  - 4 - أندرو وارنر، الانتعاش المستعصي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50 رقم 3، سبتمبر 2013، ص24.